عبد المنعم علي عيسى

عن الانتخابات اللبنانية وتداعياتها

برزت، من خلال اللوحة المتشكلة بفعل إعلان نتائج الانتخابات النيابية اللبنانية التي أجريت في ١٥ من شهر أيار الجاري، ثلاث ظواهر مهمة، كل منها يصب في اتجاه كما يشير كل منها أيضاً إلى مدلولات معينة، ما يجعلها شديدة التمايز عن تلك التي أفرزتها نظيرتها في العام ٢٠١٨.

أولى تلك الظواهر هو الانزياح الحاصل في الشارع المسيحي الذي سيطرت عليه منذ العام ٢٠٠٥ ثنائية «القوات اللبنانية- التيار الوطني الحر» رغم وجود كتل مسيحية أخرى من نوع «تيار المردة» و«حزب الكتائب» و«الوطنيين الأحرار» الذين كانت حركتهم السياسية محكومة بحركة «حجر الرحى» التي تدار بذراعي تلك الثنائية، وفعل الانزياح، كان قد تمظهر بحصول «القوات اللبنانية» على ١٩ مقعداً في البرلمان الجديد الذي يعادل النسبة نفسها، تقريباً، التي حصل عليها «التيار الوطني الحر»، وهو أمر يحصل للمرة الأولى منذ دخول «القوات اللبنانية» إلى الحياة السياسية عبر برلمان ٢٠٠٥، والفعل يرمز في ايديولوجيته إلى صعود «اليمين المسيحي الانعزالي» ذي القراءات الخاصة بدور لبنان في محيطيه القريب فالأبعد، ولربما يمكن هنا قول الكثير من الأسباب التي قادت إلى ذلك الانزياح، من نوع الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي تشهدها البلاد منذ سنوات، والتي يرى البعض أنها حدثت تحت ظلال «العونيين» الذين يتربعون على عرش الرئاسة الأولى، ثم من نوع انفجار بيروت آب ٢٠٢٠ الذي تسبب بشلل تام في مرفأ يمثل «الرئة الأولى» التي تعطي للبنان نصف احتياجه اللازم من الهواء، بينما يتكفل مطار بيروت بالنصف الآخر أو بنسبة قريبة من هذه النسبة الأخيرة، لكن الثابت هو أن ثمة عوامل أخرى داخلية كان لها دور مهم أيضاً في حصول ذلك الانزياح، وفي الذروة منها هو تنامي النزعة في أوساط المسيحيين حول سؤال «الهوية» الذي جرى التعبير عنه بشعار «لبنان للبنانيين فقط»، على حين يلحظ أن السياسات، والتراصفات، التي يعتمدها قادة ذلك التيار مستمدة من تجربتي الحرب في لبنان ١٩٥٨ و١٩٧٥، اللتين ظهر فيهما المسيحيون بمظهر الأقرب إلى التنافر مع محيطهم الداخلي، وأقرب إلى «العداء» مع محيطهم العربي بما فيه فكرة القومية العربية والعلاقة مع سورية، و«رواسب» هؤلاء لا يزالون يقرؤون «اتفاق الطائف» على أنه محاولة لكبح مشروعهم، وفي هذه الحالة فإن صعود هؤلاء هو مؤشر على أن «القراءة» جاءت لتقول بـ«وهن» الطائف الذي بدا وكأنه يترنح على وقع احتجاجات تشرين أول ٢٠١٩، والمؤكد هو أن وصول «سينتا زرازير» إلى برلمان لبنان ٢٠٢٢ هو خير تمثيل لتلك الظاهرة، فالأخيرة كانت قد نشرت تغريدة تعود للعام ٢٠١٦ وفيها تقول: «معاً لإبادة الشعب السوري، شو ما كان جنسه أو نوعه، ما إجا منن إلا البلى على لبنان».

ثانية الظواهر مثلها نجاح «المجتمع المدني» في الانتقال من محاولات التمرد وبث الفوضى في الشوارع عبر حرق الإطارات وقطع الطرقات، إلى مقاعد البرلمان، فقد ذكرت النتائج أن ممثلي «انتفاضة تشرين» قد فازوا بـ١٣ مقعداً، وهذا رقم كبير قياساً إلى «حداثة» هؤلاء السياسيين وخصوصاً أن جلهم جاء من خارج الطبقة السياسية الحاكمة للبلاد، وهو يمثل «جرس إنذار» يدق في شتى الاتجاهات ليعلن أن تياراً كهذا مرشح لتنامي دوره إذا ما ظلت تلك الطبقة على حالها لجهة تركيبة النظام الذي ترعاه وتحكم من خلاله بعيداً عن الأسماء أو الرموز التي تفرزها الانتخابات عادة.

أما ثالثة الظواهر فهي تتمثل بانكفاء الشارع السني في أغلبيته، ولربما شكل ذلك السبب الأساسي في انخفاض نسبة المشاركة من ٤٩,٦ بالمئة عام ٢٠١٨، إلى ٤١ بالمئة في ٢٠٢٢، والانكفاء مرده بالتأكيد إلى القرار الذي اتخذه سعد الحريري باعتزال السياسة شهر كانون الثاني الماضي، وفعل الانكفاء، جاءت تراجمه عبر لوحة النتائج التي أوردت نتيجة التيار تحت مسمى «قدامى المستقبل» الذين فازوا بـ٩ مقاعد في البرلمان الجديد، وتلك نتيجة هي الأقل مما حققه التيار منذ دخوله الحياة السياسية في برلمان عام ١٩٩٦ زمن الحريري الأب، وكلا الفعلين، أي الانكفاء والتقلص، هو أشبه بنعي لمعادلة التوازن السنية – الشيعية التي شكلت صمام أمان للبلاد منذ برلمان عام ٢٠٠٥ الذي جاء عقب اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، ثم أضحت بعد أحداث أيار ٢٠٠٧ رمزاً للاستقرار الداخلي الذي تجري كل المتغيرات تحت سقوفه.

في التداعيات، يمكن القول: إن خطاب الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله الذي ألقاه بعيد الإعلان عن نتائج الانتخابات، وكذا التصريحات التي خرجت عن حليفه «حركة أمل»، جاء في سياق عام غرضه التهدئة التي تعني ضمناً القبول بالنتائج الرسمية، والتي يجب أن تشكل أساساً للانطلاق نحو الاستحقاقات الثلاثة المقبلة، رئاسة المجلس النيابي والحكومة والجمهورية، وفي سياق مناخ التهدئة، قد نجد متغيرات كبرى تجاه مصطلحات سادت في غضون العقدين الفائتين من نوع «الثلث الضامن» المعمول به، غالباً في الحكومات التي قادت البلاد منذ نحو عقد ونصف العقد، في مقابل مسعى لتشكيل حكومة «وفاق وطني» لا يبدو أن المعارضة الحالية سوف توافق عليها قياساً إلى التوازنات التي أفرزتها نتائج الانتخابات الأخيرة.

لبنان دخل مرحلة استقطاب حاد، ومن الراجح أن تزداد تلك المرحلة حدة في غضون العبور إلى الاستحقاقات الثلاثة آنفة الذكر، ومن الراجح أن تكون الرياض أول المستثمرين في تلك الحالة، الأمر الذي يمكنها من ممارسة نفوذ أكبر في لبنان الذي يعد ساحة صراع إقليمية حامية وخصوصاً مع «المنافس» الإيراني الذي تعلو، وتهبط، جولات التفاوض معه تبعاً لحماوة الساحات والنتائج المستحصلة منها.

النيابة البلجيكية تطالب بسجن داعشي سوري- بلجيكي مدة ٥ سنوات

طالبت النيابة العامة البلجيكية، بسجن المدعو «عبد العزيز. ب» الملقب بـ«مقاتل أنتويرب السوري» بسبب انضمامه إلى تنظيم داعش الإرهابي وتجنيده أشخاصاً للسفر إلى مناطق الحرب، لمدة ٥ سنوات والتخلي عن جنسيته البلجيكية.

وقالت صحيفة «نيوزبلاد» الهولندية: إن «عبد العزيز. ب» (٣٣ عاماً)، الذي حكم عليه بالسجن لمدة ٥ سنوات منذ عدة سنوات لأنه كان عضواً في «Sharia-4Belgium»، لم يحضر المحاكمة التي أقيمت الخميس الماضي والتي لاحقته فيها النيابة العامة بسبب عضويته في تنظيم داعش وأيضاً لتجنيده أشخاصاً للسفر إلى منطقة النزاع»، وذلك حسبما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة أمس.

وأكدت الصحيفة، أن «الشرطة القضائية الفيدرالية» في مدينة «أنتويرب» الهولندية حصلت على معلومات عام ٢٠١٤ تفيد بأن فتاتين بريطانيتين ستسافران إلى سورية، وأثناء تفتيش حقائب تعود لهما وجد المحققون جهاز «iPad» عليه محادثات بين عبد العزيز والفتاتين.

وحسب الصحيفة، فإن المحادثة كانت كما قال المدعي العام: «توضح أن الفتاتين كانتا عالقتين في المنطقة الحدودية بين سورية وتركيا وأن عبد العزيز أخبرهما بسعيه لاصطحابهما من هناك».

وأشار إلى أن عبد العزيز استخدم الاسم المستعار «أبو إبراهيم»، خلال المحادثات، وقال: «إنه يريد الزواج من إحدى الفتيات في سورية».

ونقلت الصحيفة عن المدعي العام قوله: إن «هناك أيضاً اثنين من إخوة الرجل ذهبوا إلى منطقة النزاع (الحرب) في سورية وقُتلوا هناك أثناء الحرب»، مضيفاً: إنه في غضون ذلك «من غير الواضح ما هو مصير عبد العزيز نفسه، حيث تنتشر شائعات بأنه توفي أيضاً في هذه الأثناء، لكن ليس لدينا وثائق رسمية، فهذا هو السبب في أننا استدعيناه لهذه المحاكمة».

ووفقاً للصحيفة، فإن هذه ليست المرة الأولى التي ينشر فيها إرهابيون سوريون خبر وفاتهم (مقتلهم) بهذه الطريقة ليهربوا من أي محاكمة في أوروبا.

وطالب المدعي العام بالسجن ٥ سنوات لعبد العزيز، كما طلب أيضاً التخلي عن جنسيته البلجيكية، في حين ستصدر «محكمة ميكلين» حكماً في ١٦ حزيران المقبل، وفق ما ذكرت الصحيفة.

ومنذ بدء الأزمة في سورية عام ٢٠١١ قدمت دول غربية ومنها بلجيكا دعماً لميليشيات مسلحة وتنظيمات إرهابية على رأسها تنظيم داعش الذي تمكن الجيش العربي السوري من دحره من أغلب المناطق السورية واضطر الكثير من مسلحيه للفرار إلى دول أخرى على أنهم لاجئون.

وكالات

«الصليب الأحمر»: ٢٢ ألف طفل في «الهول» يواجهون «مأزقاً قانونياً وسياسياً»

الآلاف من أطفال عائلات مسلحي تنظيم داعش الإرهابي المحتجزين في «مخيم الهول» عالقين في «مأزق قانوني وسياسي» ويواجهون مستقبلاً من الظروف المعيشية المروعة وانعدام الجنسية (عن الانترنت)

حذرت «اللجنة الدولية للصليب الأحمر»، من أن الآلاف من أطفال عائلات مسلحي تنظيم داعش الإرهابي المحتجزين في «مخيم الهول» الذي تديره ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد» الانفصالية والوقع في ريف الحسكة الجنوبي الشرقي، عالقين في «مأزق قانوني وسياسي»، ويواجهون مستقبلاً من الظروف المعيشية المروعة وانعدام الجنسية.

ونقلت صحيفة «ذا ناشيونال» الإماراتية الصادرة باللغة الإنكليزية عن رئيس اللجنة بيتر ماورير بعد زيارته إلى سورية في التاسع من الشهر الجاري ولقائه المسؤولين بدمشق وعلى رأسهم الرئيس بشار الأسد: إن «حوالي ٢٢ ألف طفل محرومون من طفولة طبيعية، في حين تركز الجهود الإنسانية على دعم أساسيات الحياة بدلاً من توفير بيئة مستقرة وصحية لهم»، وذلك حسب ما ذكرت شبكات إعلامية معارضة.

وشدد ماورير على أن «هذه بيئة يجب ألا يكبروا فيها، نبذل قصارى جهدنا مع المنظمات الإنسانية الأخرى والسلطات المحلية الكردية لمنع الأسوأ، لكن عندما يكون بإمكانك العمل فقط لمنع حدوث الأسوأ، فإن هذا الوضع يزداد صعوبة»، مشيراً إلى أن هذا الوضع غير قابل للاستمرار، لأن هؤلاء الناس يعيشون في ظروف بائسة في مخيم ليست فيه إجراءات قانونية عادلة.

وانتقد ماورير الدول التي ترفض استعادة أطفالها قائلاً: «الأطفال الذين تقطعت بهم السبل أو احتجزوا هم الضحايا في المقام الأول، بغض النظر عما فعله هم أو آباؤهم أو بما يُتهمون به، لا يمكن للعالم أن يستمر في صرف النظر في حين يتنفس الأطفال أنفاسهم الأولى والأخيرة في المخيمات أو يكبرون عديمي الجنسية وفي طي النسيان».

وفي ٢٣ آذار الماضي، حذّرت منظمة «أنقذوا الأطفال» البريطانية غير الحكومية في بيان، من أن الأطفال المحتجزين في المخيمات التي تسيطر عليها ميليشيات «قسد»، قد يبقون عالقين لثلاثين عاماً هناك نتيجة بطء عمليات استعادتهم من بلدانهم.

وذكرت المنظمة حينها، أن ١٨ ألف طفل عراقي وسبعة آلاف و٣٠٠ آخرين من ستين دولة، عالقون في مخيمي «الهول» و«الربيع» بريف مدينة المالكية الخاضعين لسيطرة «قسد».

وتحتجز «قسد» في مخيماتها شمال شرق البلاد والتي يعد «الهول» أبرزها، إضافة إلى نازحين سوريين وعراقيين، آلافاً من مسلحي تنظيم داعش الإرهابي وعائلاتهم بينهم الكثير من الأجانب الذين ترفض بلدانهم الأصلية استعادتهم خوفاً من أن يرتد عليها إرهابهم، بعدما قدمت تلك الدول الدعم لهم في سورية.

وكالات

وزير سلوفاكي سابق: أميركا تحتل «بوقاحة فظة» مناطق سورية

ندد وزير التعليم والأبحاث والعلوم السلوفاكي السابق يوراي دراكسلير، باستمرار احتلال الولايات المتحدة الأميركية لجزء من الأراضي السورية، ووصف ذلك بأنه «وقاحة فظة»، وانتقد تجاهل أغلبية الإعلام الغربي لهذه الحقائق.

دراكسلير وفي مقال نشر على موقع «ريغيونالني نوفينكي» الإخباري التشيكي، أكد حسب وكالة «سانا» للأنباء، أن استمرار وجود الاحتلال الأميركي في جزء من الأراضي السورية يمثل خرقاً فاضحاً للقانون الدولي، مشيراً إلى أن هذا الاحتلال تسبب بوقوع الآلاف من الضحايا بين السوريين.

وقال: إن «الولايات المتحدة تحتل بوقاحة فظة جزءاً من أراضي سورية ولاسيما المناطق الأكثر خصباً فيها والأكثر غنى بالنفط»، منتقداً تجاهل أغلب وسائل الإعلام الغربية لهذه الحقائق.

ولفت إلى أن الشعب السوري حقق انتصارات كبيرة في حربه على الإرهاب وداعميه ولم يتم ذلك إلا بتضحيات جسيمة قدمها على مدى السنوات الماضية.

وكالات

منظمات حقوقية: خطف «قسد» للقاصرات والقصر يرتقي إلى مستوى جرائم حرب

ميليشيات «قسد» تقوم بخطف القاصرات والقصر بهدف تجنيدهم للقتال في صفوفها (عن الانترنت)

أدانت ٢٣ منظمة حقوقية كردية، قيام ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» الانفصالية بخطف القاصرات والقصر، بهدف تجنيدهم للقتال في صفوفها، والتي كان آخرها أمس اختطاف ما تسمى «الشبيبة الثورية» التابعة لـ«قسد» فتاة قاصرا من مدينة القامشلي في ريف محافظة الحسكة.

وذكرت ما تسمى منظمة «سوريون من أجل الحقيقة والعدالة»، في بيان، وفق مواقع إلكترونية معارضة، أن ٢٣ منظمة حقوقية ومدنية ونسوية وجّهت رسالة إلى ميليشيات «قسد» من أجل العمل الجدّي على إنهاء ملف خطف القاصرات والقصّر، وإعادتهم لذويهم وحلّ جميع الخلايا والمجموعات التي تقوم بالخطف والتدريب والتجنيد، ومحاسبتهم على هذه الانتهاكات التي قد ترتقي إلى مستوى جرائم حرب.

وأشارت المنظمات، التي ينشط بعضها في شمال شرق سورية وبعضها خارج البلاد ومعظمها كردية، في الرسالة إلى أن ما تسمى «الشبيبة الثورية» وغيرها أقدمت على اختطاف وتجنيد عدد كبير من الأطفال القاصرين والقاصرات خلال السنوات الماضية، حتى أصبحت عادة خطف القاصرين والقاصرات سياسة ممنهجة لديها في مناطق سيطرة «قسد» في ظل الوضع الاستثنائي القائم وغياب المحاسبة في المناطق التي تديرها.

وذكّر الموقعون «قسد» بالتزاماتها تجاه القانون الدولي بتسريح الأطفال القاصرين والقاصرات المجندين قسراً لديها، وعدم الإقدام على تجنيد من هم دون سن ١٨ عاماً، مشيرين إلى أن الميليشيات استمرت بخطف الأطفال من عائلاتهم ومن فوق مقاعد الدراسة وإلحاقهم بمعسكرات التدريب في أماكن مجهولة يصعب على ذويهم التتبع والتواصل معهم.

وقال الموقعون في الرسالة: إن «الغريب في الأمر، أن الخطف والاحتفاظ بالأطفال غالباً ما يحصل تحت ذريعة رغبة الأطفال وخاصة الفتيات في الهروب من البيت»، دون الأخذ بعين الاعتبار بأن الخطف والابتعاد عن العائلة في هذه المرحلة العمرية يحرمهم أيضاً من حقوق الطفولة الممنوحة لهم قانوناً.

وأشاروا إلى أن إلحاق الأطفال بمعسكرات يعاني فيها الأطفال قساوة التدريب العسكري وجميع أنواع الاستغلال بما فيها الجسدية والفكرية، يترك آثاراً نفسية قد ترافق الفتيات والفتيان مدى العمر.

وطالبت المنظمات «قسد» بتسريح كل القاصرين والقاصرات الذين التحقوا أو الذين تم خطفهم، وإعادتهم إلى عائلاتهم بشكل فوري، ووضع حد لهذه الانتهاكات الموصوفة كجرائم ضد حقوق الأطفال.

وشددت على ضرورة محاسبة كل من أقدم ويقدم على هذه الممارسات اللاإنسانية، وتفادي موجات النزوح والهجرة والتهجير من خلال الترهيب المنهج، وإيجاد البيئة الملائمة للأجيال الفتية الصاعدة، وخاصة في مجال التعليم والصحة وأماكن الترفيه وقضاء أوقات الفراغ والدعم النفسي والاجتماعي بعيداً عن تسييس وأدلجة هذه المؤسسات لأنهم يشكلون مستقبل المنطقة.

في الأثناء ذلك اختطفت «الشبيبة الثورية» فتاة قاصراً من مدينة القامشلي بهدف تجنيدها في صفوف «قسد».

وأوضح مصدر من عائلة الطفلة، وفق مواقع إلكترونية معارضة أن هيلين موسى موسى (١٤ عاماً) خطفت برفقة شقيقها الخميس الماضي في أثناء عودتهما من مدرسة زكي الأرسوزي من مسلحي «الشبيبة الثورية» في الحديقة العامة.

وذكر، أن مسلحي الميليشيات نقلوا هيلين برفقة شقيقها إلى مركز «مدينة الشباب» المقابل للحديقة وأطلقوا سراح شقيقها بعد قرابة ساعتين فيما لم يطلقوا سراح هيلين.

وأكد المصدر، أن ذوي هيلين راجعوا مركز «الشبيبة الثورية» ولكن مسؤولي المركز رفضوا مقابلتهم، وقال بعضهم إنهم لا يملكون أي معلومات عن هيلين على الرغم من تأكيد شقيقها أنهم كانوا داخل المركز.

ويعتبر مركز «مدينة الشباب» في مدينة القامشلي المقر الرئيسي لـ«الشبيبة الثورية» وتشرف عليه قيادية معروفة باسم هفال ميديا وتعتبر المسؤولة الأولى عن تجنيد عشرات القاصرين في صفوف «قسد».

وأوضح المصدر، أن ذوي الفتاة راجعوا كل المؤسسات الأمنية وتواصلوا مع مسؤولين فيما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية الانفصالية التي تسيطر عليها «قسد»، وما يسمى «مكتب حماية الطفولة» التابع للميليشيات إلا أن الجميع لم يبدوا أي استعداد لإعادة الطفلة لذويها.

وأوضح ذوو الطفلة، أن ابنتهم تدرس في الصف الثامن الإعدادي وهي مهتمة بدراستها وليس لديها اهتمامات بالأمور السياسية أو العسكرية.

وحملوا «قسد» المسؤولية الكاملة عن سلامة ابنتهم وتدهور الوضع الصحي لوالدة هيلين التي تعاني من أمراض مزمنة وتدهورت صحتها خلال الأيام الماضية على خلفية خطف طفلتها.

وكالات

تفشي «الجدري المائي» بين نازحي عفرين المحتلة

حذر تقرير أمس من خطورة الأوضاع الصحية في المناطق التي يحتلها النظام التركي ومرتزقته من التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة ولاسيما مع انتشار مرض الجدري المائي بين قاطني المخيمات في ريف حلب الشمالي الذين اضطروا لمغادرة منازلهم نتيجة ممارسات الاحتلال التركي وإرهابييه.

وسلط التقرير الذي نشرته وكالة «نورث برس» التابعة لميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» الانفصالية الضوء على نقص الأدوية والمستلزمات الصحية في تلك المخيمات نتيجة عرقلة الاحتلال التركي وصولها إلى قاطني المخيمات.

وفي مخيمات نازحي عفرين بريف حلب الشمالي، ينتشر وفق التقرير مرض الجدري المائي بين أطفال ونساء، وهو لا علاقة له بمرض جدري القرود، وسط فقدان الأدوية وقلتها نتيجة القيود التي تفرضها قوات الاحتلال التركي ومواليها على تلك المنطقة.

والجدري المائي عدوى فيروسية سريعة الانتقال تسبب حمى حادة وطفحاً جلدياً، عادة ما يظهر على الوجه والصدر والظهر ومن ثم ينتشر إلى بقية الجسم، ومن أعراضه الإقياء وفقدان الشهية والشعور بالإرهاق وخسارة الوزن وارتفاع حرارة الجسم وطفح جلدي مع بثور صغيرة مملوءة بالسوائل تدوم فترة الإصابة عشرة أيام.

وفي آذار ٢٠١٨ احتل النظام التركي ومرتزقته منطقة عفرين بعدما رفضت مليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» الانفصالية تسليم المنطقة للجيش العربي السوري للدفاع عنها. ونزح من المنطقة نحو ٣٠٠ ألف شخص من المنطقة واستقر قسم منهم في مخيمات «العودة وعفرين وبرخدان وسردم وشهبا»، في حين توزع آخرون على ٤٢ قرية وبلدة بريف حلب الشمالي.

وتنتهج قوات الاحتلال التركي وإرهابيوها سياسات قمعية وترتكب جرائم بحق المواطنين في عفرين المحتلة في سياق مخططات النظام التركي للاستيلاء على ممتلكات السكان الأصليين ومواصلة الضغط عليهم لإجبارهم على ترك منازلهم وإسكان عائلات الإرهابيين التابعين لها فيها.

وحذر التقرير من تزايد عدد الإصابات بالمرض وذكر أنه منذ بداية الشهر الجاري وحتى الآن، سجل مخيم سردم أربعاً وعشرين إصابة، في حين سجل مخيم برخدان عشر حالات وقرية الأحداث ثلاث حالات.

ونقل التقرير عن سكينة عربو وهي إدارية في نقطة طبية بمخيم سردم: إن المخيمات «تشهد يومياً ازدياداً في حالات الإصابة بالجدري المائي تصل إلى ما بين خمس أو ست حالات نتيجة انتقال الفيروس من شخص إلى آخر بشكل سريع».

وشددت عربو على ضرورة تلقي الأطفال في مرحلة الإصابة مضادات التهاب وحكة واستخدام المطهرات الموضعية والمراهم الخاصة وعدم حكة الحبة حتى لا تتشكل بقعة دائمة موضع ظهورها لكن افتقار النقاط الطبية المنتشرة في ريف حلب الشمالي إلى أدوية كخافضات حرارة وفيتامينات ومضادات التهاب وغيرها، تزيد من معاناة النازحين وخاصة أن البعض منهم لا يتمكنون من شرائها بسبب الظروف المادية الصعبة.

وتعاني مخيمات نازحي عفرين بريف حلب الشمالي غياب دعم المنظمات الدولية الإغاثية والصحية، الأمر الذي يزيد من معاناتهم وسط قلة فرص العمل.

وأورد التقرير قصة سيدة لم تتمكن من شراء أدوية لأطفالها الذين أصيبوا بالجدري بسبب الظروف المعيشية المتردية لعائلتها، وهي من قرية بريف عفرين وتقيم في مخيم سردم، التي تحدثت عن عجزها عن تأمين الأدوية من الصيدليات، بعدما أخبرها المشرفون على النقطة الطبية في المخيم بعدم توفرها لديهم.

وقالت السيدة وهي والدة لخمسة أطفال أصيبوا جميعهم بالمرض، إنها لجأت لوضع «كمادات باردة على رؤوسهم واتباع حمية في طعامهم، ولكنها تجد صعوبة في تهدئة طفلها الأصغر سناً الذي يعاني ارتفاع درجات الحرارة.

وكالات

الرئيس الأسد يهنئ نظيره اللبناني بعيد المقاومة والتحرير: هذا الانتصار أعاد الحقوق وأسقط مؤامرات الاحتلال

أكد الرئيس بشار الأسد، في رسالة تهنئة وجهها لنظيره اللبناني العماد ميشال عون بمناسبة عيد المقاومة والتحرير، أن الانتصار الذي تحقق قبل ٢٢ عاماً سيبقى محطة تاريخية مشرفة لأنه أعاد الحقوق وأسقط مؤامرات الاحتلال.

وشدد الرئيس الأسد، حسب ما ذكر موقع «النشرة» اللبناني على أن الانتصار أثبت صوابية نهج وخيار المقاومة باعتباره حقاً طبيعياً لأي شعب تنتهك سيادة بلاده، وستبقى ذكرى الأبطال الذين أناروا طريق المجد بدمائهم الزكية حاضرة دائماً في الوجدان.

وبمناسبة عيد المقاومة والتحرير، قال قائد الجيش اللبناني، العماد جوزيف عون، أمس، حسب موقع قناة «المنار» الإلكتروني: «يبقى ٢٥ أيار ٢٠٠٠ محطة مشرقة في تاريخ وطننا، وعلامة فارقة في سجلات الانتصار، بعدما تمكن اللبنانيون بنضالهم وإرادتهم وعزمهم من دحر العدو الإسرائيلي عن أرضهم وتحطيم أسطورة تفوقه العسكري، وسطروا في وجدان الوطن ملحمة عنوانها العزة والكرامة والحرية فأصبحوا مدعاة فخر للعالم أجمع، وكرسوا مفهوم النضال في ذاكرة كل الشعوب، فكان يوم المقاومة والتحرير».

ويحتفل لبنان في ٢٥ أيار بـ«عيد المقاومة والتحرير» الـ٢٢، والذي شهد انسحاب قوات الاحتلال الصهيوني من مدن جنوب لبنان وقراه في العام ٢٠٠٠.

إلى ذلك، أكد بابا الفاتيكان البابا فرنسيس في رسالة شكر إلى عون جواباً على رسالة التهنئة بالفصح المجيد، التي سبق وأرسلها عون في وقت سابق، أن لقاء التقاليد الدينية المتنوعة في لبنان يشكّل شهادة حقة للعالم بأسره.

وجاء في الرسالة، وفق الوكالة الوطنية اللبنانية للإعلام: «إن فرح القيامة يتأتى من الدهشة التي تحيط بنا أمام الانتصار النهائي للحياة على الموت، ومن انتصار النور على الظلمات، ونحن انطلاقاً من هذا الرجاء، نجد مصدر التزامنا في خدمة السلام والمصالحة، وإني انطلاقاً من هذا، استمطر عليكم النعم وأمنح بركتي الرسولية، لكم ولقرينتكم وللشعب اللبناني بأسره».

وكالات

قولاً واحداً

منذر عيد

أردوغان والبناء على الباطل

أجاد النظام التركي ومنذ بداية ما يسمى الربيع العربي في ٢٠١١ اللعب على المتناقضات في الدول التي هبت عليها رياح سموم ذاك الربيع، واستطاع خلال أحد عشر عاماً أن يصبح طرفاً رئيساً في الكثير من أزمات المنطقة، لجهة تحوله إلى قاعدة للمرتزقة، وداعماً للتنظيمات الإرهابية، التي فتحت بدخولها تلك الدول الأبواب أمام رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان للتدخل في شؤونها، والتأثير فيها من خلال الضغط باستخدام مرتزقته، فبات الضامن لهم والمتحدث باسمهم، والمفاوض عنهم، وباتوا عصاه التي يلوح بها في كل أمر لا يتماشى وأهدافه الإخوانية الاستعمارية الجديدة في المنطقة.

من دون الدخول في تفاصيل سياسة أردوغان وأهدافها الواضحة من خلال العناوين وأدواته فيها وتحالفاته الإرهابية، فقد تدخل في ليبيا وتحول هناك إلى وكيل للمرتزقة الإرهابيين، عبر إرساله المقاتلين التابعين له من سورية بشكل دوري إلى ليبيا، لدعم الميليشيات الإخوانية هناك، بهدف تمدده في عمق القارة الإفريقية والبحر المتوسط، وذهب إلى ناغورني كاراباخ فكان طرفاً مثيراً للفتن والقتال باصطفافه إلى جانب أذربيجان ضد أرمينيا، وكانت مرتزقته جنباً إلى جنب في خنادق القتال وعلى الجبهات الأمامية مع الجيش الأذري، وذات السياسة كانت في شمال العراق عبر أعماله العدوانية هناك بحجة محاربة الإرهاب.

خلال عقد من الزمن تحول أردوغان عبر سياسته العدوانية إلى «علقة» لا يمكنها العيش إلا في مستنقعات الأزمات، فكان حريصاً على استمرار المشاكل والتوترات، لفرض نفسه كقوة ولاعب أساس في المنطقة، وهذا يتجسد بشكل جلي في سورية، فلعب دوراً قذراً فيها منذ بداية الأحداث، ودرب واستقبل وسهل مرور المجموعات الإرهابية إلى الداخل السوري، ومن ثم عمل على تهجير السوريين من مناطقهم بفعل إجرام جيشه المحتل ومرتزقته من التنظيمات الإرهابية، ليعمل لاحقاً على المتاجرة بآلام السوريين وتحويل اللجوء إلى ورقة ضغط في وجه الأوروبي والأميركي.

لأسباب عدة، أهمها تخاذل دول الغرب، تمكن أردوغان من التحول إلى لاعب أساس في الأزمة السورية، فاحتل مناطق عدة من أراضيها، وبات ضامناً للتنظيمات الإرهابية، وسعى لإعادة حلم السلطنة العثمانية، ودعا مراراً وتكراراً إلى إقامة ما يسمى «منطقة آمنة» شمال سورية، الأمر الذي قوبل بالرفض سابقاً، إلا أن فكرة تلك المنطقة، عادت مجدداً للطرح من أردوغان، مستغلاً انشغال العالم بما يجري في أوكرانيا، فبدأ العمل مؤخراً بإقامة وحدات سكنية على أراضي المواطنين الأصليين بهدف جلب الموالين له من التنظيمات الإرهابية، وترحيل مليون لاجئ سوري في بلاده إليها، ليتم من خلال ذلك إحداث تغيير ديموغرافي كبير يعد الأخطر في تاريخ سورية، الأمر الذي حذرت منه ٤٥ منظمة حقوقية وصحفية ومجتمعاً مدنياً في نداء وجهته إلى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، موضحة أن هذه الخطوة تأتي ضمن مخطط عدواني للفتنة وإحداث حرب أهلية في تلك المنطقة والقضاء على هويتها السكانية والتاريخية وخصوصيتها الثقافية والقومية، من خلال انتهاج النظام التركي منطق القوة والإكراه لفرض سياسة التغيير الديموغرافي وتدمير التركيبة السكانية التي تتميز بها تلك المنطقة، تحت يافطة إنسانية عريضة مسماة «العودة الطوعية».

تؤكد جميع المراجع والقوانين عدم شرعية ما يقوم به النظام التركي من إقامة «مستعمرات» داخل الأراضي السورية المحتلة لإعادة اللاجئين، أو ما يسمى «إقامة منطقة آمنة»، بهدف ضمها لاحقاً إلى تركيا، لأن ما بُني على باطل فهو باطل، وأساس وجود التركي في سورية باطل وهو قوة احتلال ينطبق عليه القواعد المذكورة في اتفاقية لاهاي عام ١٩٠٧ والاتفاقية الرابعة من اتفاقيات جنيف، وجميع أعماله العدوانية تخالف القانون الدولي، وهو ما شددت عليه سورية في كلمة مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة السفير بسام صباغ أمام مجلس الأمن في الحادي والعشرين من الشهر الجاري بقوله: إن مسعى النظام التركي لإنشاء منطقة آمنة في شمال سورية يندرج في إطار المشاريع المعادية لسورية وتحقيق هدف استعماري تقسيمي وإنشاء بؤرة تساعد على تنفيذ المخططات الإرهابية ضد الشعب السوري، وعلى المجتمع الدولي عدم مساومة نظام أردوغان على أراضي الدول والعالم وعدم دعم أو تمويل مثل هذه المشاريع القائمة على التطهير العرقي وتغيير البنية الديموغرافية والمساس بحقوق السوريين، التي سيكون لها آثار كارثية على الأمن والسلم والاستقرار في المنطقة والعالم.

من الواضح أن النظام التركي يراهن في تمرير أعماله العدوانية على الموافقة الأميركية، وإمكانية محاباة واشنطن له لتمرير انضمام السويد وفنلندا إلى الحلف الأطلسي، والاصطفاف إلى جانبها ضد روسيا في أوكرانيا، ويأمل بأن تقوم واشنطن بالتنسيق معه في شمال سورية، وتسويق تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي على أنه كيان سياسي معتدل، لا بدّ من التعامل معه.

رغم رهان النظام التركي، على تمرير مشروعه الاستعماري في الشمال السوري، والحصول على الموافقة الغربية، والأميركية خاصة، إلا أن ذلك لن يحدث، ودمشق لن تقف متفرجة سواء كان سياسياً أم عسكرياً، وكما إخفاق أردوغان سابقاً في تمرير هذا المشروع، لن يتمكن من ذلك الآن.

كازاخستان: محادثات «أستانا ١٨» منتصف حزيران المقبل

أعلنت وزارة الخارجية الكازاخستانية، أمس، أن الاجتماع المقبل من المحادثات حول سورية بصيغة «أستانا»، سيعقد في العاصمة الكازاخية نور سلطان منتصف حزيران المقبل، مؤكدة أنها وجهت دعوات للدول الضامنة والمشاركين الآخرين.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الكازاخستانية أيبك صمادياروف على هامش اجتماع حكومي في نور سلطان: «الاجتماع الثامن عشر من المحادثات حول سورية بصيغة أستانا سيعقد في الفترة بين الـ١٤ والـ١٦ من حزيران القادم، ووجهت وزارة الخارجية دعوات لجميع الدول الضامنة (روسيا وإيران والنظام التركي) إضافة إلى المشاركين الآخرين وننتظر تأكيداً من الأطراف المدعوة حول المشاركة».

وسبق أن أعلن نائب وزير الخارجية الممثل الخاص للرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط وأفريقيا ميخائيل بوغدانوف في الخامس من الشهر الجاري أنه تم الاتفاق بشكل أولي على عقد الاجتماع المقبل حول سورية بصيغة «أستانا» أواخر أيار الجاري في كازاخستان.

وقال بوغدانوف حينها: «آمل أن يعقد اللقاء القادم حول سورية بصيغة أستانا في نور سلطان قريباً وقبل بداية الصيف في نهاية أيار الحالي»، مضيفاً: إنه «تم تحديد موعد الاجتماع بشكل مبدئي».

وعقد ١٧ اجتماعاً دولياً بـ«صيغة أستانا» (اثنان منها في منتجع سوتشي الروسي المطل على البحر الأسود) كان آخرها في كانون الثاني الماضي في العاصمة الكازاخستانية، حيث جددت الدول الضامنة، تأكيد التزامها القوي بسيادة سورية واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها وبمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، مشددة على مواصلة العمل المشترك لمحاربة الإرهاب بجميع أشكاله ومسمياته في سورية، وضرورة التنفيذ الكامل لجميع الاتفاقات بشأن منطقة «خفض التصعيد» في إدلب، ورفض الأجندات الانفصالية الهادفة إلى تقويض سيادة وسلامة البلاد الإقليمية.

ويسبق الاجتماع المقبل من المحادثات حول سورية بصيغة «أستانا»، الجولة الثامنة للجنة مناقشة الدستور التي ستنطلق في ٢٨ من أيار الجاري.

وكالات

مباحثات سورية عراقية حول التعاون في المجالات الأمنية وضبط الحدود
المقداد يتحادث هاتفياً مع عبد اللهيان لدفع العلاقات بين البلدين

أكد وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد، أهمية دفع تطور العلاقات بين سورية وإيران في المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية، في حين أكد نظيره الإيراني حسين أمير عبد اللهيان، استمرار بلاده في تقديم المساعدة اللازمة لسورية لتجاوز الآثار السلبية للإجراءات القسرية الغربية المفروضة عليها، في وقت أكدت فيه دمشق وبغداد على تحصين الحدود المشتركة بين البلدين وضبطهما ومنع تسلل الإرهابيين من وإلى سورية والعراق والاستمرار في التعاون المشترك وتبادل المعلومات للقضاء على ما بقي من فلول التنظيمات الإرهابية.

وتلقى وزير الخارجية والمغتربين بعد ظهر أمس اتصالاً هاتفياً من وزير الخارجية الإيراني، جرى خلاله بحث القضايا ذات الاهتمام المشترك وتبادل الآراء حول عدد من قضايا المنطقة، حسب ما ذكرت وكالة «سانا» للأنباء.

وتم خلال الاتصال أيضاً، بحث سبل التعاون القائم بين البلدين، حيث جرى التأكيد على استمرار التنسيق والتشاور المنظم حيال التطورات في المنطقة والمستجدات الإقليمية والدولية.

وعبر المقداد عن الارتياح لتطور العلاقات بين سورية وإيران وأهمية دفعها في المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية، معرباً عن تقدير سورية لدعم إيران المستمر لها.

بدوره، أكد عبد اللهيان على عمق العلاقات الإستراتيجية بين سورية وإيران، وجدد وقوف بلاده إلى جانب سورية وشعبها واستمرارها في تقديم المساعدة اللازمة لتجاوز الآثار السلبية للإجراءات القسرية الغربية المفروضة عليها، مشدداً على وقوف سورية وإيران في خندق واحد بمواجهة المخططات الغربية الهادفة إلى النيل من أمن المنطقة واستقرارها.

كما تطرق الوزيران خلال الاتصال للأوضاع المناخية التي تسيطر على المنطقة وتسببت بعواصف رملية في عدد من بلدانها بما فيها شرق سورية والعراق وإيران ومنطقة الخليج وأدت إلى تعطل الحياة والمرافق العامة في بعض هذه الدول، حيث تم التأكيد على أهمية استمرار التنسيق والتشاور لبحث سبل التعامل مع هذه الظواهر واتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهتها.

على خطٍ موازٍ، بحث وزير الدفاع العراقي، جمعة عناد سعدون، وسفير سورية في العراق، صطام جدعان الدندح، سبل تطوير العلاقات الثنائية بين سورية والعراق في المجالات الأمنية وضبط الحدود المشتركة.

وقال الدندح في تصريح له: إن اللقاء استعرض العلاقات الثنائية في المجالين العسكري والأمني وتبادل المعلومات بين البلدين الشقيقين وآفاق تطويرها إلى مستويات أفضل.

وأوضح، أن الجانبين نوها بالنتائج الميدانية المهمة التي حققها الجيشان العربي السوري والعراقي في الحرب على الإرهاب وإلحاق الهزائم الكبيرة بالعصابات الإرهابية.

وأشار إلى أن الجانبين أكدا على تحصين الحدود المشتركة وضبطها ومنع تسلل الإرهابيين من وإلى سورية والعراق والاستمرار في التعاون المشترك وتبادل المعلومات للقضاء على ما بقي من فلول التنظيمات الإرهابية.

وكالات

إيران تدين اعتداءات العدو الصهيوني على سورية وتدعو إلى رد «حاسم» عليها

أدانت إيران، أمس، اعتداءات الكيان الصهيوني المتكررة على الأراضي السورية، واعتبرت أنها تأتي دعماً للتنظيمات الإرهابية وتشكل انتهاكاً صارخاً لجميع القوانين والقرارات الدولية.

ونقلت وكالة «ارنا» الإيرانية للأنباء عن المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زادة، قوله: إن «تقاعس وتجاهل المجتمع الدولي فيما يتعلق بالعدوان المتكرر للكيان الصهيوني على سورية جعل هذا الكيان أكثر وقاحة في ارتكاب أفعاله العدوانية».

ولفت خطيب زاده إلى أن الدعم العلني والسري من جانب الولايات المتحدة الأميركية لهذا الكيان المحتل يلعب دوراً مهماً في زيادة وقاحته، حيث لا يستمر فقط في احتلال الجولان العربي السوري، بل يشن مراراً وتكراراً هجمات جوية وصاروخية على البنى التحتية الشعبية والحكومية السورية.

وأضاف: إن «تجاهل المجتمع الدولي وصمته العلني إضافة إلى الدعم الأميركي جعلا هذا الكيان الغاصب يتمادى في عدوانه وغطرسته وانتهاكاته للقوانين وللقرارات الدولية مع استمراره في احتلال أراضي الجولان السوري وانتهاك الأراضي السورية».

وأشار خطيب زاده إلى أن طائرات الكيان الصهيوني تلعب دور الأداة الجوية للجماعات الإرهابية في سورية ولاسيما في السنوات الأخيرة، فكلما هزم الجيش العربي السوري والقوات المتحالفة معه هذه المجموعات كانت طائرات الكيان تتدخل وتقوم باعتداءاتها على الأراضي السورية ومنها ما حدث مؤخراً بالعدوان الصهيوني على مناطق جنوب دمشق والذي أسفر عن عدد من الشهداء.

وشدد المتحدث باسم الخارجية الإيرانية على ضرورة الرد «المناسب والحاسم» على هذه الاعتداءات سواء في الميدان أو في المحافل الدولية.

ودأب كيان العدو الصهيوني خلال سنوات الحرب الإرهابية التي تشن على سورية على تنفيذ اعتداءات متكررة على الأراضي السورية في محاولة لرفع معنويات التنظيمات الإرهابية المنهارة. وأثبتت العديد من الوقائع والتقارير الارتباط الوثيق بين العدو الصهيوني وتنظيمات إرهابية في سورية واستخدامها من قبله أداة في محاولة تحقيق مخططاته للنيل من مواقف هذا البلد.

وعمل العدو الصهيوني خلال سنوات الحرب على سورية وفق التقارير على دعم الإرهابيين بكل أنواع السلاح واستقبال المصابين منهم ولاسيما في المنطقة الجنوبية في مشافيه وعلاجهم وإعادتهم إلى الأراضي السورية.

ويوم الجمعة الماضي ارتقى ثلاثة شهداء ووقعت بعض الخسائر المادية نتيجة عدوان صهيوني على بعض النقاط جنوب دمشق.

وكالات

الجيش يكبد دواعش البادية خسائر كبيرة والاحتلال التركي يصعّد ويوسع اعتداءاته على ريف حلب

حماة- محمد أحمد خبازي
دمشق- الوطن- وكالات

وحدات الجيش العاملة في قطاع ريف إدلب الجنوبي من منطقة «خفض التصعيد» وجهت رمايات نارية إلى مواقع تنظيم «النصرة» وحلفائه (عن الانترنت)

بينما كان الجيش العربي السوري يواصل أمس رده على خروقات تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي وحلفائه لاتفاق وقف إطلاق النار في منطقة «خفض التصعيد» شمال غرب البلاد، صعدت قوات الاحتلال التركي ومرتزقتها الإرهابيون ووسعت من نطاق اعتداءاتها على ريف حلب.

وفي التفاصيل، فقد أكد مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن وحدات الجيش العاملة في قطاع ريف إدلب الجنوبي من منطقة «خفض التصعيد» وجهت رمايات نارية إلى مواقع تنظيم «النصرة» وحلفائه في فليفل وبينين وسفوهن والفطيرة بمنطقة جبل الزاوية بريف إدلب الجنوبي.

وأوضح المصدر، أن ضربات الجيش جاءت رداً على خرق مسلحي ما تسمى غرفة عمليات «الفتح المبين» لاتفاق وقف إطلاق النار بمنطقة «خفض التصعيد»، واعتدائهم على نقاط للجيش بقذائف صاروخية في محاور بريف إدلب الجنوبي.

وفي البادية الشرقية، بيّن مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الطيران الحربي السوري والروسي نفذ غارات على مواقع لتنظيم داعش الذي استغل العاصفة الغبارية للاعتداء على نقاط عسكرية شرق دير الزور، وفي أطراف بادية البوكمال على الحدود السورية العراقية.

وأكد المصدر، أن الغارات على مواقع التنظيم الإرهابي في عمق البادية دمرت أهدافها وكبدت الدواعش خسائر كبيرة.

في المقابل، واصل الاحتلال التركي ومرتزقته من التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة تصعيد اعتداءاتهم على مناطق بريف حلب وفق ما ذكرت مصادر إعلامية معارضة.

قوات الاحتلال التركي ومرتزقتها، وحسب مصادر إعلامية معارضة، استهدفت بقصف صاروخي ومدفعي قرى الوردية وأم الحوش وأم القرى وشوارغة والمالكية وعين دقنة في ريف حلب الشمالي، من دون ورود معلومات عن حجم الخسائر.

وتحدثت المصادر عن تصعيد قوات الاحتلال التركي ومرتزقتها اعتداءاتهم على مناطق في ريف حلب الشمالي والشمالي الشرقي والغربي منذ مطلع الشهر الجاري حيث أقدموا على استهداف عشرات المناطق الآمنة بمئات القذائف الصاروخية والمدفعية على غرار الاستهدافات اليومية التي تطول عشرات القرى والبلدات بريفي الحسكة والرقة.

وتواصل قوات الاحتلال التركي ومرتزقتها التصعيد العسكري، في أرياف حلب، بإيعاز من رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان الذي يبدو أنه قد استهواه إشعال المنطقة وإبقاؤها في دوامة العنف خدمة لأجندته الاستعمارية التوسعية.

وتشمل دائرة التصعيد العسكري لنظام أردوغان إضافة إلى أرياف حلب الشمالي والشمالي الشرقي والغربي ريفي الرقة الشمالي والحسكة الشمالي الغربي، من دون أن تستثني منطقة «خفض التصعيد» بإدلب، وخصوصاً ريف المحافظة الجنوبي دائم العهد مع خروقات إرهابيي النظام التركي لوقف إطلاق النار.

ويبدو أن النظام التركي يستهدف تسجيل نقاط من جولة العنف الجديدة، التي تواكب الحرب الروسية ضد النازية في أوكرانيا، لتحقيق مكاسب سياسية آنية تقربه من الإدارة الأميركية بما يخص الملف الأوكراني، ومكاسب عسكرية لاحقة لا تخفى أهدافها على الضامن الروسي للاتفاقيات الثنائية الخاصة بالمناطق المستهدفة.

في الأثناء أقدم مسلحو ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» الانفصالية الموالية للاحتلال الأميركي على اختطاف عدد من الشبان من مدينة الرقة لتجنيدهم قسراً وزجهم في القتال ضمن صفوفهم وفق ما ذكرت وكالة «سانا» للأنباء.

وذكرت مصادر محلية، حسب الوكالة، أن مجموعات مسلحة من ميليشيات «قسد» نفذت صباح أمس حملة مداهمة واسعة في مدينة الرقة وأقامت حواجز مسلحة واختطفت عدداً من الشبان من منازلهم ومن وسائل النقل واقتادتهم إلى معسكرات تابعة لها للقتال في صفوفها.

وفي الحادي عشر من الشهر الجاري، اختطفت مجموعات مسلحة من ميليشيات «قسد» ١٣ مدنياً بينهم طفلان من قرية المخلط على الطريق الدولية «M٤» بريف الرقة.

وتواصل «قسد» ممارساتها القمعية بحق الأهالي في المناطق التي تنتشر فيها في شمال وشمال شرق سورية في محاولة لتحقيق مخططاتها الانفصالية المدعومة من قوات الاحتلال الأميركي.

وتشهد المناطق الخاضعة لسيطرة «قسد» تصاعداً في الاحتجاجات الشعبية رفضاً لأجندتها الانفصالية وممارساتها العدوانية وجرائمها بحق أهالي تلك المناطق.

لليوم الثالث.. «قسد» تحرم أهالي الشحيل من الخبز

الوطن - وكالات

شهدت قرية الشحيل الخاضعة لسيطرة ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» الانفصالية بريف دير الزور الشرقي توقف أفران الخبز عن العمل لليوم الثالث على التوالي.

وذكرت شبكة «عين الفرات» الإخبارية المعارضة التي تعنى بنقل أخبار المنطقة الشرقية أمس، أن أفران الخبز متوقفة عن العمل نتيجة عدم توافر مادة الطحين، ما تسبب بارتفاع أسعار الطحين في الأسواق بشكل كبير.

وبعدما أشارت الشبكة إلى أن سعر كيس الطحين وزن ٥٠ كغ وصل إلى ١٢٠ ألف ل.س، أوضحت، أن أزمة الخبز جاءت نتيجة عدم توزيع الطحين على الأفران من قبل ما تسمى «مديرية المطاحن» التابعة لما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية الانفصالية، مع ورود أنباء عن خلو مستودعات المديرية من الطحين.

وأشارت إلى أن عدم توزيع الطحين شمل أرياف دير الزور فقط، في حين أن «الإدارة الذاتية» صرحت أن إيقاف التوزيع وإغلاق الأفران سيستمر لمدة أسبوع.

وتشهد معظم مناطق ريف دير الزور والحسكة والرقة الواقعة تحت سيطرة ميليشيات «قسد» حالة غضب ورفض شعبي لتلك الميليشيات والاحتلال، وظهرت تلك الحالة عبر احتجاجات واسعة قام بها الأهالي طالبوا خلالها بطرد الميليشيات والاحتلال من قراهم وبلداتهم جراء الممارسات التي يقومون بها ضد السكان وسرقة النفط وخيرات المنطقة الزراعية من قمح وشعير وغيرها، وتهريب تلك المسروقات إلى شمال العراق.

ففي الثالث والعشرين من شباط الماضي خرجت احتجاجات شعبية في ريف دير الزور ضد الميليشيات بسبب السياسات التي تدير من خلالها الأخيرة العملية الزراعية وصناعة الخبز في المنطقة.

كما خرجت مظاهرات شعبية في قرى ريف دير الزور الغربي احتجاجاً على فساد ومحسوبيات المدعو هفال حمزة مدير «شركة التطوير الزراعي» التابعة لـ«قسد».

والأحد الماضي اتهمت مصادر أهلية في دير الزور في تصريحات لـ«الوطن»، ميليشيات «قسد» الموالية للاحتلال الأميركي، بالوقوف وراء حرق أرض زراعية مزروعة بالقمح تعود لأحد أبناء مدينة الشحيل بريف المحافظة الشرقي، وذلك انتقاماً من الأهالي على مواقفهم الوطنية الرافضة للاحتلال وأدواته.